

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ١ لسنة ٢٠١٣ «بالتفوض»

باعتبار الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

والسوق التابع لها للعام المالي ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد اللائحة الخاصة بالغرفة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفوض في بعض الاختصاصات؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ٢٠١٢/٥/٢٧

باعتبار الحساب الختامي للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١١؛

وعلى مذكرة إدارة الميزانيات والحسابات الختامية المؤرخة ٢٠١٣/١/١٠؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة أسوان والسوق التابع لها

عن العام المالي ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٤٧٥٣,٦٥٢ ج

(فقط مليون وأربعين ألفاً وثلاثمائة وستة جنيهات واثنان وخمسون

قرشاً لا غير)، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٢٩٤٥٤٣,٩٧ ج

(فقط مليون ومائتان وأربعة وتسعون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وأربعون جنيهاً وسبعة وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريفات مبلغ ١٨٠٧٦٢،٥٥ ج (فقط مائة وثمانون ألفاً وسبعمائة وأثنان وستون جنيهاً وخمسة وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٣٥٢٩٥،٢٤٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وتسعة وعشرون ألفاً وخمسمائة وجيئهان اثنان وسبعة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٣/١/١٠

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلاموني